

ربحنا دعاوى قيمتها ٧٠٠ مليار ليرة لم تكتسب الدرجة القطعية.. وأعدنا للخزينة العامة ٤٠ ملياراً

## رئيس إدارة قضايا الدولة لـ«الوطن»: ١٦٠ ألف دعوى لجهات عامة نتابعها فُصل منها ٦٠ ألفاً

محمد منار حميجو

كشف رئيس إدارة قضايا الدولة في وزارة العدل المستشار صلاح ونوس أن عدد الدعاوى التي تابعها الإدارة في العام الماضي بلغت أكثر من ١٦٠ ألف دعوى سواء هذه الدعاوى رفعتها الجهات العامة أم دعوى مرفوعة ضدها من أشخاص آخرين، مؤكداً أنه تم فصل نحو ٦٠ ألف دعوى منها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، بين ونوس أن قيمة الدعاوى التي ربحتها الإدارة وأخذت الدرجة القطعية في العام الماضي بلغ حوالي ٤٠ مليار ليرة وهذا المبلغ تم إنخاله إلى الخزينة العامة بعد تنفيذ الأحكام القضائية، على حين أن قيمة الدعاوى التي ربحتها ولم تأخذ بعد الدرجة القطعية نحو ٧٠٠ مليار ليرة.

وكشف أنه سوف يتم فتح منظومة حجز احتياطي وأنه خلال فترة قريبة سيتم إطلاق العمل فيها، موضحاً أن الهدف من هذه المنظومة الإلكترونية حماية المال العام باعتبار أنه مجرد الحصول على حكم حجز احتياطي يحق أي مواطن لأموال تعود للدولة فإنه يتم إنزال اسمه مباشرة على المنظومة، كما أنها تسهل دفع التسوية التي تترتب عليه بعد صدور الحجز الاحتياطي بحقه.



### ٦١٥ محامياً في «قضايا الدولة»

وأكد ونوس أن الأرقام التي حصلتها الإدارة من خلال ربحها للدعاوى التي تتابعها تدل على العمل الكبير الذي يقوم به محامو الإدارة لتحقيق الحق العام والدفاع عنه أيضاً، مشيراً إلى أنه أحياناً يكون هناك إطالة في بعض إجراءات الدعاوى نتيجة المراسلات التي تتم بين الإدارة والجهة المعنية في الدعاوى حتى تجيب على الأسئلة وترسل الوثائق الخاصة بالدعوى وهذا من الممكن أن يحضر الدعوى بهدف تأخيرها، مشيراً

إلى أن هذه الإجراءات من الممكن أن تكون في بداية الدعوى. ولفت إلى أن توجيهات وزير العدل تؤكد على متابعة إجراءات الدعوى مباشرة حتى يكون هناك سرعة في إجراءات التقاضي.

وفيما يتعلق بعدد محامي قضايا الدولة أكد ونوس أن عدد محامي قضايا الدولة ٦١٥ محامياً، مشيراً إلى أن هناك خطة لزيادة العدد باعتبار أن العدد الحالي غير كاف نتيجة ازدياد عدد المحاكم وبالتالي هذا أدى إلى ازدياد في أعداد الدعاوى التي تتابعها إدارة قضايا الدولة.

وبيّن أن المزايما الذي يحصل عليها محامي الدولة هي المزايما ذاتها التي يحصل عليها القاضي من جهة الراتب والصلابة القضائية، مؤكداً أن محامي الدولة أيضاً يخضع للتفتيش القضائي، ومشيراً إلى أن حالات الفساد قليلة جداً وتكاد لا تذكر.

وأشار إلى أن هناك تطويراً في عمل إدارة قضايا الدولة من خلال السرعة في إنجاز الدعاوى من خلال المتابعة لها، مشيراً إلى أنه صدر قرار من رئاسة مجلس الوزراء بأن تتابع إدارة قضايا الدولة الدعاوى التي تتعلق بالمصارف العامة، مؤكداً أنه حالياً يصدد استلام كل الدعاوى الخاصة بهذه المصارف.

### تكريم ٣٠ مزارعاً متميزاً في ملتقى التنمية الريفية

## مدير زراعة اللاذقية لـ«الوطن»: الفلاحون يهجرون أراضيهم نحو المدينة



اللاذقية - عبير محمود

أكد مدير زراعة اللاذقية باسم دوبا في تصريح لـ«الوطن»، ضرورة الحد من انتقال سكان الريف إلى المدينة التي بدورها تؤدي إلى هجران الأراضي الزراعية وفقد قيمتها الإنتاجية، مشيراً إلى أهمية التنمية الريفية لزيادة العملية الإنتاجية الزراعية بشكل عام.

وعقب مشاركته في فعاليات ملتقى معرض التنمية الريفية والزراعة الذي بدأ فعالياته في ١٠ و١١ الشهر الجاري وتم تدميره يومي ١٢ و١٣ آذار، أكد دوبا أن فكرة الملتقى تهدف للحوار بين كل الجهات المعنية بالتنمية الريفية.

وذكرت ورثة أن الهدف من المشاركة والتعرف بأعمال المرأة الريفية وتسليط الضوء على منتجات السيدات الريفيات ومشاريعهن ومنتجات وحدات التصنيع الغذائي ومنها وحدة الصابون الطبي في الدالية، ووحدة العصائر المركزة في القيو، إضافة إلى منتجات التجميل والشامبو والمجففات ومخلفات وتوثت رئيسة دائرة المرأة الريفية بأن الملتقى يساهم في تبادل الخبرات

غذائية وصناعات قديمة ومشاريع نباتات طبية عطرية، منوهة بتعدد الملتقى من القائمين عليه نظراً للإقبال الذي شهده منذ انطلاقه يوم الأحد الماضي. وضمن أعمال الملتقى الذي أقامته شركة سيربيا لمنتجات الطبيعة بالتعاون مع منتج نعمة جبل وبرعاية وزارة الزراعة، تم تكريم ٣٠ شخصاً متميزاً من المزارعين والمنتجين بالمجال البيئي وحماية الغابات والزراعة بمجالات (حماية التربة والفرولة الحراجية - إعادة الأنشطة الزراعية العضوية - زراعة جميع النباتات الطبية والعطرية - تربية النحل - زراعة الزيتون -

زراعة الحمضيات - زراعة البطاطا الحلوة - الحرف اليدوية - الصناعات الغذائية الريفية). وفعاليات الملتقى الذي حضره وزير الزراعة ومحافظة اللاذقية ومطلو الجهات المعنية وفعاليات زراعية وصناعية ومجتمعية، تضمنت جلسات حوارية عن أهمية المشاركة بين الجهات المعنية في التنمية بما يساهم في تحسين سبل العيش في الأرياف، إضافة إلى التطرق إلى أهمية التعاون بين القطاع الحكومي والخاص في دعم وتنشيط التنمية الريفية والزراعية وتنشيط الموردين «خارج نطاق المراقبة المتداولية» وإن خفض اليوم انخفاضاً طفيفاً، إنما يعود إلى ارتفاع الطلب وقلة العرض، ما انعكس سلباً على الارتفاع

سليمان لـ«الوطن»: لن نقف مكتويي الأيدي.. وما يحصل نوع من الفساد

## هجوم معلن من اتحاد الطلبة على إدارات «المدن الجامعية»

٢٢

### مسؤول في «التعليم العالي» لـ«الوطن»: على إدارات المدن الجامعية تحمل مسؤولياتها



هادي بك الشريف

حمل الاتحاد الوطني لطلبة سورية، إدارات «المدن الجامعية» مسؤولية ترحل اللجان المشكلة لضبط الأسعار الذي تسبب بوقوع تسبب في ارتفاع أسعار المواد داخل الأكشاك والمحلات ومراكز الخدمات في السكن الجامعي.

وفي بيان صادر عن الاتحاد، أكد فيه أن ما يحصل هو نوع من الفساد لعدد من اللجان المشكلة لضبط الأسعار داخل المدن الجامعية ما خلق حالة غير مسبوقة في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والمستلزمات بكل أنواعها التي يحتاجها طلاب السكن الجامعي، من دون أي رقيب أو رادع يوقف جنون الأسعار وما تعكسه من عبء على حياة الطلاب داخل السكن الجامعي وزيادة التكاليف على أسرته وحالته الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

وأكد الاتحاد وجود شكاوى محقة وردت من طلاب مختلف المدن الجامعية، كما جدد الاتحاد مطالبة مجلس التعليم العالي وكل المجالس الجامعية المختصة «والتي بكل أسف، لم تلق استجابة فعلية لها على أرض الواقع بسبب ضعف المتابعة الجديدة للجامعات والمدن الجامعية والمراوغات والتجاوزات والأخطاء التي ترتكبها اللجان المكلفة بالرعاية وضبط المخالفات ووضع حد لارتفاع الأسعار الجنوني.

هذا ويتطلع الاتحاد وفق تعميمه للجان المختصة وكل

المعنيين في هذا الشأن دورها الكامل الفاعل والمموس بالتناطح، وإيجاد آليات ووسائل جديدة فعالة داخل السكن الجامعي بضبط ظاهرة التلاعب والإنفلات في أسعار جميع المواد والخدمات المقدمة. ودعا إلى استخدام كل الأساليب والطرق المناسبة التي تساعد في خفض وضبط الأسعار بشكل دائم وليس مؤقتاً، محملاً المسؤولين للقائمين على متابعة وإنجاز هذا الموضوع الذي يخص كل طالب وكل أسرة في مجتمعنا وخاصة في هذه الظروف الاقتصادية القاسية على الجميع.

بشكل أكبر، في ظل انعدام أي مبادرات تشجيعية من الفعاليات الموجودة في المدن. وشددت سليمان على ضرورة الحل الجذري لمشكلة التلاعب بالأسعار، من دون أن يقتصر الأمر على جولة هنا وهناك، مؤكداً أن الاتحاد لن يقف مكتوف الأيدي بصفته ممثلاً للشرعية الطلبة في الجامعات والمدن الجامعية، في ظل المنشآت والمطالبات بوضع حد لهذا الموضوع. معتبرة أن ما يحصل نوع من الفساد، وفي السياق أكد مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي لـ«الوطن»، أن موضوع المختصة بتابعها.

### مدير «التجارة الداخلية»: عدم ثبات الأسعار وتفاوتها يعودان لارتفاع الطلب وقلة العرض ولا علاقة لسعر الصرف

## استياء واسع بسبب غلاء الأسعار في الحسكة والتجار يرفعون الأسعار لحدود قياسية



الحسكة - دحام السلطان

سجل الفروج رقماً قياسياً وغير مسبوقة في الارتفاع مع بدء الأيام الأولى لشهر رمضان المبارك، حيث ارتفع سعر الكيلو غرام المذبوح منه، من ٣٢ ألف ليرة إلى ٤٨ ألف ليرة لغاية نهاية يوم أمس، ما سبب استياء واسع النطاق على مستوى أسواق الحسكة، وهذا ما ينطبق أيضاً على أسعار الخضراوات «المحلية المصدر» التي ارتفعت في الآخرة عن سعرها السابق الذي سبق موعد حلول الشهر الفضيل بنسبة ٣٠ بالمئة.

وفي جولة لـ«الوطن» على الأسواق تبين أنها تشهد إقبالاً مقبولاً يقابلها وجود قوة شرائية مقبولة أيضاً، على الرغم من ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية، ولاسيما الفروج وبرقم يتفوق على سواء من المواد الغذائية والسلعية الأخرى، باعتباره المادة الغذائية الأولى التي تتصدر موائد الإفطار في شهر رمضان المبارك، وهذا الارتفاع ينطبق إنما بنسبة أقل على الخضراوات واللحوم الحمراء «المحلية المصدر»، وفق معدلات الارتفاع التي أصبح بعضها يتبدل إلى آخر ومن أحياء وسط المدينة إلى الأحياء الواقعة خارج نطاق عمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأوضح رئيس دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية عماد الدرعان أن ارتفاع وعدم ثبات الأسعار واستقرارها وتفاوتها من منطقة إلى أخرى، بات اليوم لا علاقة له بسعر الصرف للقطع الأجنبي بالدرهم الأول، وباعتباره هو العملة المتداولة لدى الموردين «خارج نطاق المراقبة المتداولية»، وإن انخفاض اليوم انخفاضاً طفيفاً، إنما يعود إلى ارتفاع الطلب وقلة العرض، ما انعكس سلباً على الارتفاع

نزلت نزولاً كبيراً وغير متوقع بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة، وهذا ينطبق على مادة البيض التي أصبح سعر الطبق يتراوح بين ٣٥ إلى ٣٧ ألف ليرة حسب الوزن والحجم للمادة. وأشار إلى أن هناك ١١ محلاً اليوم إلى الآن يقاطعون مادة الفروج والرقم مرشح للزيادة، وهذا الارتفاع يواضح ويتنطبق أيضاً على الخضراوات واللحوم الحمراء إنما بنسبة أقل، حيث أصبح سعر كيلو غرام لحم الضأن يتراوح بين ١٥٠ إلى ١٧٠ ألف ليرة، ولحم العجل ١٦٠ ألف ليرة. وأشار الدرعان إلى أن هناك انخفاضاً في أسعار بعض المواد الغذائية والسلعية الأخرى، ولاسيما البقوليات والزيت والسمون النباتية والشاي والسكر، حيث

يقابله تلاعب بالفواتير الوهمية لدى الموردين الموجودين بعيداً عن عيون المراقبة التموينية، الذين بدورهم يلزمون الباعة في السوق بها، بأسعار تتفاوت في أرقامها وتختلف عن الأسعار الحقيقية للبيع وعلى طريقة «دبر راسك» باتجاه مجال عملنا الرسمي. وبين أن معظم تنظيم الضبوط، اقتصر على ضبط سحب عينات فقط تتعلق ببعض المواد الغذائية والزيت والنباتية، لافتاً إلى أن الأيام الماضية من الشهر، لم تشهد سوى تنظيم ضبطين مباشرين فقط يتعلقان بعدم تداول فواتير خاصة بمحال بيع مادة الفروج، كما تم ضبط ٢٧ عبئة من المواد الغذائية المختلفة وهي قيد التحليل المخبري الآن.

ولفت إلى أن عملية رفع سعر الفروج إلى هذا الحجم،